افتتح مؤتمر «استراتيجيات الحدّ من الكوارث الطبيعية والبشرية»

الحاج حسن: لتحديد التشريعات والمراسيم اللازمة على صعيد سلامة البناء

الحاج حسن والفرنّ خلال الافتتاح (دالاتي ونهرا)

أشار وزير الصناعة حسين الحاج حسن إلى «أهمية الاستراتيجية العامة الموحّدة لمواجهة وإدارة الكوارث في لبنان»، مضيفاً أنّ «الكوارث الطبيعية متعدّدة، وتشمل أيضاً تفشي الأوبئة، إلى الزلازل، والحرائق، والتصحّر، والجفاف، والتلوّث البيئي، والفيضانات»، لافتاً إلى «الحاجة لتحديد ماذا ينقصنا من تشريعات ومراسيم وقرارات وزارية على صعيد سلامة البناء».

كلام الحاج حسن جاء خلال افتتاحه أمس، مؤتمر «الاستراتيجيات المتعلّقة بالحدّ من الأخطار الناجمة عن الكوارث الطبيعية والبشرية» الذي ينظمه معهد البحوث الصناعية عبر مركز الابتكار والتكنولوجيا، بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي ومنظّمة «تايبكس» TAIEX، في فندق «راديسون بلو مارتينيز» – عين المريسة، وفي حضور موفدين عن بعثات ديبلوماسية أوروبية، وعن الاتحاد الأوروبي، وخبراء لبنانيين، وأوروبيون، وممثلين عن وزارات وإدارات ومؤسسات معنية. وأضاف: «كما يجب علينا نشر المعلومات وتعميمها، وتبادلها بين الجهات الوزارية المعنيّة ونقابة المهندسين والبلديات، وكلّ المؤسسات المختصة».

وسأل الحاج حسن «هل استكملنا رزمة القواعد الفنية والمواصفات والمعايير التي تحتاجها سلامة البناء؟ ومن يرعى التطبيق؟ وهل من متابعة وفرض عقوبات لمخالفي المواصفات الالزامية المتعلقة بالباطون الجاهز مثلاً؟». وشدّد على «أهمية معالجة الأبنية القائمة والتي لا تراعي المواصفات الفنية والتقنية المطلوبة»، مشيراً إلى «زلزل اجتماعية ومناطق منكوبة وفقيرة في مختلف المناطق اللبنانية»، مشدداً على «ضرورة استباق وقوع الكوارث ومعالجة وضع التجمّعات العشوائية القائمة، والتنسيق بين الوزارات والادارات المعنية وإجراء مناورات افتراضية وتأمين التجهيزات الضرورية للإسعاف».

ولفت إلى «مشروع قانون هيئة إدارة الكوارث» الذي «يجب إصداره بطريقة يجنّب الإدارات تضارب الصلاحيات في ما بينها، وكي تتّعظ الدولة وتتعلم من الثغرات الماضية لإدارة الكوارث في شكل أفضل».

كما دعا المجتمع الدولي إلى «توفير المساعدات الملموسة»، وقال: «على صعيد النازحين مثلاً، أطلقت الوعود الكثيرة، ولكن من دون تأمين الاموال اللازمة لوضع برامج إنسانية واجتماعية وصحية وتربوية مواكبة لهذه الازمة المتفاقمة». وتمنى النجاح لأعمال هذه الورشة، وأن «يتم إرسال التوصيات إلى كلّ إدارة معنية، مع تشجيعها على القيام بما يترتب عليها من متابعة لوضع هذه التوصيات قيد التنفيذ».

الفرنّ

من جهته، أشار المدير العام لمعهد البحوث الصناعية بسام الفرنّ، إلى أنّ «أكثر الكوارث الطبيعية في لبنان ناجمة عن الهزات، نتيجة وقوع بلدنا في منطقة ناشطة. وأكدت الأضرار اللاحقة بالأبنية بسبب الزلازل، هشاشة الوضع القائم للأبنية». وأضاف: «وعليه، إنّ عمليات البناء في لبنان في حاجة إلى تطوير لزيادة قدرات المباني على التماسك والاحتمال. ونحن في معهد البحوث الصناعية، نجهد من أجل تلبية كلّ الطلبات في هذا المجال. ويقوم مهندسو المعهد بمواكبة مفاهيم البناء الجديدة، عبر التأكد من سلامة التصاميم، كما أصبح في مقدورهم تقييم وضع الأبنية المصابة بزلزال أو المصابة نتيجة أعمال حربية كما برهنت نشاطاتنا على ذلك بعد العدوان «الإسرائيلي» في تموز 2006». وتابع: «عملنا وما زلنا على تأسيس نظام للمعايير والنوعية آخذين في الاعتبار سلامة الإنسان. وساهم المعهد بصورة فاعلة في إصدار قانون سلامة البناء، وفي وضع موضع التطبيق بالشراكة مع مؤسسة أوروبية، نظام إعطاء شهادة المطابقة للأبنية وفق المعيار الدولي «جودة بيئية عالية». كما ساهم المعهد في إنشاء المجلس اللبناني للاعتماد «أوليباك» ممثل بمجلس إدارته، بهدف تنظيم عملية الاعتماد للمختبرات والهيئات المانحة لشهادات مطابقة. وبيّنت المؤشرات حكم السياسة التطويرية والتوسعية التي تنتهجها إدارة المعهد منذ أكثر من 10 سنوات».

«العمالي» يطالب وزير العمل متابعة اجتماعات لجنة المؤشر لتصحيح الأجور

طالبت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام وزير العمل «متابعة اجتماعات لجنة المؤشر لتصحيح الأجور نسبة إلى غلاء المعيشة»، مناشدة «دولة رئيس المجلس النيابي نبيه بري وهيئة مكتب المجلس، وضع اقتراح القانون الذي أقرته لجنة الصحة والعمل النيابية، والمتعلّق بإفادة المضمون من التقديمات الصحية بعد بلوغ السن، وذلك مدى الحياة».

وأشارت الهيئة في بيان لها، اثر الاجتماع الدوري الذي عقدته برئاسة رئيس الاتحاد غسان غصن، وفي حضور الأعضاء، إلى أنّه «لا يزال عشرات الآلاف من العمال المياومين في العديد من وزارات الدولة وإداراتها، وخصوصاً في المصالح المستقلة والمؤسسات العامة واتحادات البلديات والبلدات، فضلاً عن الأساتذة والمعلمين في المدارس الرسمية في كلّ مراحل التعليم الأساسي والمتوسط والثانوي، وكذلك التعليم التقني والمهني، إضافة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يعملون خلافاً للقانون في نظام أقرب ما يكون إلى السخرة، حيث لا ضمان اجتماعياً، أو منح مدرسية، أو أجور نقل، أو تعويضات، أو حتى إجازات مرضية، وهي أبسط الحقوق التي ينصّ عليها قانوناً العمل والضمان، فضلاً على المراسيم التشريعية ذات الصلة بهذه الحقوق الأساسية واتفاقات العمل الدولية».

وشدّد الاتحاد «مطالبته بوضع حد نهائي وفوري لهذه الجريمة القانونية المتمادية، فإنه يجد نفسه بعدما طفح الكيل، مضطراً إلى اللجوء للدعوة إلى أوسع تحركات اعتصامات وإضرابات في هذه القطاعات، إضافة إلى إقامة الدعاوى القضائية على الحكومة والإدارات المعنية التي تنتهك القانون. وكذلك وضع موضع التنفيذ القانون المتعلّق بمياومي شركة كهرباء لبنان وقانون متطوعي الدفاع المدني».

كما اعتبر أنّ «الاتفاق الذي جرى في مطلع عام 2012 حول الأجور والتصحيح الدوري لها، بالإتفاق مع هيئات أصحاب العمل والحكومة، قد وضع حداً نهائياً لعمليات المماطلة والتجاهل. وعلى رغم انعقاد أكثر من جلسة للجنة المؤشر، نكاد نصل إلى السنة الثالثة من دون التصحيح الدوري للأجور، التي تتآكل سنة تلو السنة بسبب الغلاء المتفلت للأسعار وأكلاف الحياة الباهظة، بدءاً من المدرسة والجامعة وصولاً إلى المأكل، والملبس، والنقل، والسكن، والدواء».

كما طالبت «بالإسراع في إقرار سلسلة الرتب والرواتب في أول جلسة للمجلس النيابي، وترفض تمرير أي ضرائب أو رسوم بحجة هذه السلسلة، وخصوصاً ضريبة القيمة المضافة، بحيث تعطي الموظفين بيد وتنهبهم باليد الأخرى»، مشدّدةً على «المساواة في التشريع، سواء لجهة المعلّمين في المدارس الخاصة، أو لاحقاً للعمال».

وأضاف البيان: «تشدّد هيئة المكتب على دعم حقوق المياومين والجباة في مؤسسة كهرباء لبنان، وهؤلاء العمال لهم الحقّ في تثبيتهم في ملاك مؤسسة كهرباء لبنان من خلال القانون الصادر في مجلس النواب الرقم 287، ولا سيّما أنهم قدموا الشهداء والمعوقين، وأبسط حقوقهم التثبت في الملاك». وتابع: «لقد تعرّضت المواسم الزراعية، وخصوصاً موسم الزيتون والزيت العام الماضي، لكساد ودمار حقيقي، ولم تقم الدولة بتعويض المزارعين أو دعم إنتاجهم والمساهمة في تصريف المنتجات. إننا نطالب الحكومة بالتدخل لتعويض المزارعين، دعماً للمزارع اللبناني كي يبقى في أرضه وبلداته وقراه».

تقدم في مسار القضاء على الجوع

برنامج الأغذية العالمي: انخفاض العدد الإجمالي للجوعى في العالم بنحو 37 مليون نسمة

يحتفل برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بيوم الأغذية العالمي الذي يوافق اليوم (16 تشرين الأول من كل عام)، وسط العديد من حالات الطوارئ – سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان – وذلك باستعراض التحديات القائمة في شتى أرجاء العالم والتقدم الحقيقي المحرز صوب «القضاء على الجوع».

ووفقاً لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2014، انخفض العدد الإجمالي للأشخاص الجوعى في العالم بنحو 37 مليون نسمة، ليبلغ 805 ملايين نسمة، وحقّق 63 بلداً الأهداف الدولية الخاصة بخفض معدلات الجوع قبل حلول عام 2015، وهو دليل على ما يمكن إنجازه من تقدم حينما تتضافر جهود الحكومات، ومنظمات المعونة الإنسانية، والقطاع الخاص من أجل إحداث تغيير دائم.

وقد بيّنت الدراسات الحديثة بوجه عام، الأثر المدمر الذي يمكن أن يلحقه الجوع، ونقص التغذية بحياة الأفراد، والمجتمعات، والاقتصادات الوطنية. وقد أظهرت البيانات المستقاة من سلسلة الدراسات التي تحمل عنوان: «تكلفة الجوع في أفريقيا»، أنّ الجوع يمكنه الحد من قدرة القوة العاملة لدولة ما بنحو 9.4 في المئة ومن الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تصل إلى نحو 16.5 في المئة، مما يقلّل بشدة من قدرة البلدان النامية على النمو وتنفيذ استثمارات هي في أمس الحاجة إليها.

في هذا السياق، أشارت المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إرثارين كازين، إلى «أننا نشهد كل عام، الآثار المدمرة التي يلحقها الجوع بالأسر، والمجتمعات، واقتصادات مناطق برمتها. بيد أنّه على رغم الأزمات المروّعة التي تجتاح مناطق بأسرها، فإننا نحرز تقدماً حقيقياً للقضاء بصورة دائمة ومستدامة على الجوع وسوء التغذية المزمن. وبفضل المساعي التي نبذلها مع شركائنا للاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ، وتوفير الدعم للزراعة الأسرية، وتقديم المساعدات الغذائية – لا سيّما في غضون فترة الألف يوم الأولى من حياة الطفل – وبناء قدرات المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الصدمات، فإنّ ملايين من البشر أصبحوا الآن أكثر قدرة على التركيز على بناء مستقبل بلا جوع لأنفسهم وللجيل القادم».

وحسبما ذكرت كازين، فهذا يوضح الأسباب التي تحتم على المجتمع الدولي ضرورة مواصلة الكفاح من أجل الوصول إلى عالم خالٍ من الجوع، عالم يمكن للأطفال والأسر أن يبنوا فيه مستقبلهم، ويمكن المزارعين فيه أن يعوّلوا أنفسهم بشكل أفضل، وأن يمدوا يد العون لمجتمعاتهم لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

ويحتفل برنامج الأغذية العالمي، كل عام، بيوم الأغذية العالمي، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في مقرهم بروما وفي سائر مكاتبهم بشتى أرجاء العالم.

وشعار الاحتفال بيوم الأغذية العالمي هذا العام هو: «الزراعة الأسرية»، وهو أحد السبل العديدة التي يدعم من خلالها برنامج الأغذية العالمي المجتمعات المحلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومساعدة الأشخاص في تحقيق القضاء على الجوع في مجتمعاتهم. ونورد فيما يلي بعض السبل التي يساعد بها برنامج الأغذية العالمي ما يبلغ في المتوسط 90 مليون نسمة سنوياً ليركزوا جهودهم على بناء مستقبلهم:

تقديم مساعدات غذائية عاجلة للأشخاص المتضررين من كوارث طبيعية وتلك التي من صنع الانسان، مثل تفشي فيروس «إيبولا» في غرب أفريقيا واندلاع الصراعات الأهلية في سورية، والعراق، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان.

تنفيذ أو دعم مشاريع الوجبات المدرسية في المناطق النائية، مما يتيح الفرصة أمام ما يناهز 20 مليوناً من الأطفال الأشد فقراً للتمتع بمستقبل أكثر إشراقاً.

إعطاء الأولوية لشراء الأغذية في البلدان النامية ومن منتجات الزراعة الأسرية وصغار المزارعين لدعم الاقتصادات المحلية.

عقد شراكات مع شركات ومنظمات في شتى أنحاء العالم للارتقاء بعمليات برنامج الأغذية العالمي، وإيجاد حلول مبتكرة، وجمع التبرعات، ونشر الوعي.

في لبنان، بدأ البرنامج مساعدة اللاجئين السوريين مع بداية الأزمة السورية في تموز 2012، ويتم الوصول اليوم إلى ما يقارب 900 ألف لاجئ محتاج شهرياً من خلال القسائم الغذائية الإلكترونية التي يمكن استخدامها في أكثر من 375 متجراً متعاقداً مع البرنامج في جميع أنحاء البلاد.

وأشار نائب مدير مكتب برنامج الأغذية العالمي في لبنان عيسى سانوجو، إلى أنّ «اقتصاد لبنان تحمّل عبئاً كبيراً مع وصول أكثر من مليون لاجئ سوري وهناك حاجة لتقاسم الأعباء دولياً». وأضاف: «ضخ برنامج الأغذية العالمي حتى الآن أكثر من 350 مليون دولار أميركي في الاقتصادات المحلية من أفقر المناطق في لبنان باستخدام برنامج القسائم الغذائية كوسيلة فعالة لمساعدة اللاجئين وأيضاً كوسيلة غير مباشرة لدعم المجتمع المضيف».

متفرقات

● استقبل وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم بعد ظهر أمس، المدير الإقليمي في مكتب الأمم المتحدة الإنمائي لوكا رندا، يرافقه مدير البرامج حسن كريم وبحث معهما في كيفية التنسيق بين الوزارة ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي لتحسين وتفعيل الاداء المشترك، بما ينعكس إيجاباً على الإدارة العامة.

● عقد وزير الأشغال العامة غازي زعيتر، اجتماعاً موسعاً في مكتبه أمس، لقطاع النقل البري، حضره رؤساء واتحادات واعضاء نقابات نقل الصهاريج والشاحنات.

وتم في خلال الاجتماع البحث في وضع خطة العمل حول إصلاح قطاع النقل العام للركاب على جدول أعمال مجلس الوزراء لإقرارها وإصدارها بمرسوم كونها تشكّل خريطة طريق لحل مشكلة النقل والتنقل وإنهاء الفوضى، تنظيم النقل العام وتأمين حماية وعمل العاملين في قطاع النقل البري كون القرار صادراً عن وزيري الأشغال العامة والنقل والداخلية والبلديات، غضافة إلى تطبيق قانون السير الذي صدر مؤخراً ومخالفات النقل، وتنظيم قطاع نقل سيارات «التاكسي» في المطار وضمان حقّ السائقين أسوة بأصحاب المركبات.

وتم الاتفاق على عقد اجتماعات مع الوزراء المعنيين في الداخلية والعمل لبحث تلك المطالب.

وعقد زعيتر سلسلة اجتماعات تناولت الأوضاع والمتطلبات الحياتية للمواطن والمستجدات السياسية والإنمائية والإدارية الراهنة.

● التقى وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان، ممثلة اليونيسف سارا بيش على رأس وفد من اليونيسف، وتم البحث في المساعدات التي تقدمها اليونيسف في قطاعي المياه والصرف الصحي لمواجهة الضغط الناتج من ازدياد أعداد النازحين السوريين إلى لبنان.

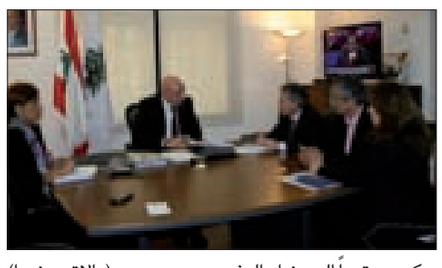

حكيم مجتمعاً إلى رندا والوفد (دالاتي ونهرا)

كذلك تم البحث في البرنامج الذي يتم تحضيره لعام 2015، والذي سوف يتضمّن دعماً تقنياً لوزارة الطاقة والمياه في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه، إضافة إلى مشاريع المياه والصرف الصحي.

● استقبل وزير السياحة ميشال فرعون قبل ظهر أمس، القائم بالأعمال في السفارة المصرية خالد أنيس وتم البحث في العلاقات الثنائية وخصوصاً على الصعيد السياحي.

وأشار أنيس إلى «أنّه تمت مناقشة انعقاد المؤتمر الاقتصادي الذي تقيمه جمعية الصداقة اللبنانية – المصرية في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني المقبل.

طاقة

تراجعت أمس أسعار المشتقات النفطية بمعدل 400 ليرة لبنانية لصفيحة كلٍ من البنزين 98 و95 أوكتان والكاز، في حين تراجع سعر صفيحة المازوت الأحمر 1000 ليرة لبنانية والديزل اويل 500 ليرة لبنانية وسعر قارورة الغاز 200 ليرة لبنانية.

جاء ذلك في قرارات أصدرها وزير الطاقة والمياه آرتور نظريان حدد بموجبها الحد الاعلى لأسعار مبيع المشتقات النفطية في الاسواق اللبنانية التي اصبحت على الشكل التالي:

	أمس	10 ايلول	3 ايلول	
بنزين 98 اوكتان	31800 ل.ل.	32200 ل.ل.	32600 ل.ل.	↙
بنزين 95 اوكتان	31100 ل.ل.	31500 ل.ل.	31900 ل.ل.	↙
ديزل اويل للمركبات	23600 ل.ل.	24100 ل.ل.	24400 ل.ل.	↙
مازوت احمر	22800 ل.ل.	23800 ل.ل.	24300 ل.ل.	↙
كاز	25200 ل.ل.	25600 ل.ل.	26000 ل.ل.	↙
قارورة غاز زنة 10 كلغ	16800 ل.ل.	17000 ل.ل.	16900 ل.ل.	↙
قارورة غاز زنة 12.5 كلغ	20400 ل.ل.	20600 ل.ل.	20500 ل.ل.	↙
برميل النفط الخام البرنت	$85	$92	$97	↙

العملات

حافظ الدولار الاميركي في سوق بيروت المالية على أستقراره، وأقفل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

العملة	بالدولار شراء	بالدولار مبيع	بالليرة اللبنانية شراء	بالليرة اللبنانية مبيع
اليورو	1.2650	1.2652	1898.92	1915.36
الليرة السورية	162.00	162.98	9.24	9.32
الدينار الاردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدينار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدرهم الاماراتي	3.6729	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرنك السويسري	1.5225	1.5226	1577.34	1591
الجنية الاسترليني	1.5945	1.5949	2393.64	2414.38
الالف ين ياباني	106.86	106.88	14.05	14.17
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الالف فرنك افريقي	511.99	514.69	2.92	2.95

المعادن

المعدن	أمس	السابق	النسبة	
الذهب	1246.40	1234.30	0.98%	↖
الفضة	17.548	17.403	0.83%	↖
البلاتينيوم	1263.45	1265.70	–0.18%	↙

حتى الساعة 08:00 مساءً بتوقيت بيروت.

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 25 باخرة منها 6 بواخر جديدة حملت 23180 طناً، فيما غادرت 7 بواخر وينتظر وصول 6 بواخر بحسب لائحة الغرفة الدولية للملاحة في بيروت.

البواخر التي غادرت:

اسماعيل سينير، نابلسي، عتاب، ماي ميراي، كاب هارفي، سونوما، مارسك كوتكا.

سوسيتيه دو فرانس ش.م.ل.

الميزانية العمومية الموقوفة في :

الموجودات	31/12/2012	31/12/2013
	القيمة الصافية لليرة لبنانية	
إجمالي الأصول الثابتة غير المالية	298,349,325	298,349,325
إجمالي الأصول الثابتة المالية	1,110,834,866	1,078,659,536
حسابات الشركاء، المدينة	14,340,848	49,822,348
المخزون وقيد الصنع	60,201,013	44,700,838
إجمالي ذمم الاستثمار المدينة	74,106,111	35,839,898
إجمالي الحسابات المالية	55,605,220	55,306,767
المجموع العام	1,613,437,383	1,562,678,712
المطلوبات	القيمة الصافية لليرة لبنانية	
رأس المال	30,000,000	30,000,000
نتائج سابقة مدورة	-----	(421,437,037)
النتيجة الصافية للدورة المالية	(421,437,038)	(101,309,564)
ذمم الاستثمار الدائنة	916,840,367	1,021,006,746
مصارف ومؤسسات مالية	1,088,034,054	1,034,418,567
المجموع العام	1,613,437,383	1,562,678,712

أعضاء مجلس الادارة

رئيسا : سمير بويس
عضوا : طارق بويس
عضوا : شركة برمي لبجر (القابضة) ش.م.ل.
مفوض المراقبة الأساسي : البير بطرس بدر
مفوض المراقبة الإضافي : ربيع البير مخول

شركة زينيت ش.م.ل.

الميزانية العمومية الموقوفة في :

الموجودات	31/12/2012	31/12/2013
	القيمة الصافية لليرة لبنانية	
إجمالي الأصول الثابتة غير المالية	113,400,091	113,400,091
إجمالي الأصول الثابتة المالية	369,499,054	277,969,000
إجمالي الأصول الثابتة المالية	6,626,500	6,626,500
المخزون وقيد الصنع	40,887,592	8,878,918
إجمالي ذمم الاستثمار المدينة	1,248,918,556	1,249,602,857
إجمالي الحسابات المالية	322,066,117	317,810,085
المجموع العام	2,101,397,910	1,974,307,451
المطلوبات	القيمة الصافية لليرة لبنانية	
رأس المال	30,000,000	30,000,000
نتائج سابقة مدورة	(210,628,009)	(844,593,230)
النتيجة الصافية للدورة المالية	(633,965,222)	(110,785,981)
حسابات الشركاء الدائنة	74,918,700	51,380,396
إجمالي ذمم الاستثمار الدائنة	1,851,828,582	1,858,737,559
مصارف ومؤسسات مالية	989,243,859	989,568,707
المجموع العام	2,101,397,910	1,974,307,451

أعضاء مجلس الادارة

رئيسا : طارق بويس
عضوا : سمير بويس
عضوا : رنا البزري
مفوض المراقبة الأساسي : البير بطرس بدر
مفوض المراقبة الإضافي : ربيع البير مخول

غازوتك للصناعات ش.م.ل.

الميزانية الموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

الموجودات	سنة ٢٠١٣ ل.ل.
مجموع الأصول الثابتة	١٦٩,٩٦٠,٤٩٢
حسابات الشركاء المدينة	٩٥,٠٥٩,٧٧٧
المخزون وقيد الصنع	٣٦٦,٤٧٣,٤٤٥
إجمالي ذمم الاستثمار المدينة	٥١١,٢٥٠,٨٠٩
إجمالي الحسابات المالية	٩١,٤٥٢,٠٨٣
مجموع الموجودات	١,٠٢٤,١٩٦,١٠٦
المطلوبات	سنة ٢٠١٣ ل.ل.
الرساميل الخاصة	٣٦٠,٦٨٨,٠٢٢
مؤونات لمواجهة اخطار واعباء	٤٤,٠٦٩,٢٠٢
إجمالي الديون المالية	
القريبة والمتوسطة الأجل	٢,٤٧٢,٨٠٠
إجمالي الذمم الدائنة خارج الاستثمار	٣٢١,٧٨١,٦٦٥
مصارف ومؤسسات مالية	٢٩٥,٢٤٤,٤١٧
مجموع المطلوبات	١,٠٢٤,١٩٦,١٠٦

مجلس الادارة

رئيس مجلس الإدارة : المهندس الياس نجار
الأعضاء : السيدة ريموند جوزف عياش
السيد وديع نجار
مفوض المراقبة الأساسي : السيد ريمون ضو
مفوض المراقبة الإضافي : السيد رمزي عويس

بي بي ان (برانت بروفرامينج شوب لك) ش.م.م.

الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٣

الموجودات	ليرة لبنانية
الموجودات الثابتة الثابتة	
بعد الاستهلاك	4,970,000
موجودات اخرى	2,000,000
ذمم مدينة	29,597,000
مبالغ مدفوعة	
من جهات مقربة	1,014,237,000
ايراد مستحق	19,227,000
مصاريف مدفوعة مسبقاً	3,895,000
النقد ومرادفات النقد	71,108,000
مجموع الموجودات	1,145,034,000
حقوق الفرقاء والمطلوبات	ليرة لبنانية
رأس المال	10,000,000
المخاطر القانوني	2,819,000
العجز المتراكم	(207,721,000)
مؤونة تعويض نهاية الخدمة	19,503,000
ذمم دائنة	791,831,000
مبالغ مقيدة	
الى جهات مقربة	492,459,000
ايرادات مؤجلة	7,615,000
مصاريف مستحقة الدفع	15,316,000
مؤونات ضريبية	
وضمان اجتماعي	13,212,000
مجموع حقوق الشركاء والمطلوبات	1,145,034,000

المدير : السيد رفيق سعادة
مفوض المراقبة : بيكر تيلي زكا

فوراييزن آند كو. بي. بي. ش.م.م.

الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 31 كانون الاول 2013

الموجودات	ليرة لبنانية
الموجودات الثابتة الثابتة	
بعد الاستهلاك	23,792,685
موجودات اخرى	14,104,342
ذمم مدينة	1,254,300,732
مبالغ مدفوعة	
من جهات مقربة	19,545,754
مصاريف مدفوعة مسبقاً	13,747,305
النقد ومرادفات النقد	211,441,006
مجموع الموجودات	1,536,931,824
حقوق الفرقاء والمطلوبات	ليرة لبنانية
رأس المال	10,000,000
العجز المتراكم	(653,804,955)
مؤونة تعويض نهاية الخدمة	158,334,529
ذمم دائنة	74,917,955
مبالغ مقيدة	
الى جهات مقربة	1,892,265,724
مصاريف مستحقة الدفع	14,954,093
مؤونات ضريبية	
وضمان اجتماعي	40,284,478
مجموع حقوق الشركاء والمطلوبات	1,536,931,824

المدير : السيد رفيق سعادة
مفوض المراقبة : بيكر تيلي زكا